

جواب السيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد
والمالية على تدخلات الفرق والمجموعة
البرلمانية خلال المناقشة العامة
لمشروع قانون المالية لسنة 2020
بمجلس المستشارين

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس ؛

السيد وزير الدولة؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يُسعدني أن أقف مجدداً أمام مجلسكم الموقر جواباً على تدخلات السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعة البرلمانية بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2020.

لقد حرصتُ طيلة مسار المناقشات سواءً داخل لجنة المالية أو خلال هذه الجلسة على أن أضغي بكل إمعانٍ واهتمامٍ لمداخلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وذلك من منطلق الاحترام الذي أكنه لمؤسستكم المحترمة، وحرصاً مني على بناء علاقة مبنية على الثقة، والإصغاء المتبادل، والتعاون البناء كل من منطلق الاختصاصات التي يُخولها له الدستور، من أجل خدمة مصالح وطننا ومواطنينا.

وفي هذا الإطار، أتوجه بالشكر والامتنان لكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين، في الأغلبية والمعارضة، على روح المسؤولية والتعبئة الكبيرة وعلى الأجواء الإيجابية والجادة التي طبعت المناقشة والتصويت على

الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2020، داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية. ولا بد أن أتوة كذلك بالسيد رئيس هذه اللجنة، وما تحلى به من سعة صدر وحكمة أثناء تدبيره لزمين ومجريات النقاش والتصويت على مشروع قانون المالية.

وقد حرصت على التفاعل بأقصى قدر من الإيجابية مع كل ملاحظات وتساؤلات وانتقادات السيدات والسادة المستشارين المحترمين خلال المناقشة العامة والتفصيلية لمواد مشروع قانون المالية لسنة 2020، من خلال تقديم الأجوبة الشفوية والمكتوبة معززة بكل المعطيات التي تقدمتم بطلبها.

كما حرصت في نفس الوقت على التجاوب مع التعديلات المقدمة سواء من طرف الأغلبية أو المعارضة بما ينبغي من الجدية والموضوعية، مع تقديم كل التوضيحات والمعطيات اللازمة. ولعل الأرقام تعكس بوضوح الأجواء الإيجابية التي مرت فيها عملية التصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2020، والتجاوب والتفاعل الكبير للحكومة مع تعديلات كل الفرق والمجموعات البرلمانية أغلبية ومعارضة.

فمن بين 205 تعديلا تم تقديمها في المجموع ، تم سحب 100 تعديل. ومن بين التعديلات المتبقية (105) تم قبول 44 تعديلا (حوالي 43% منها لفرق المعارضة). وهذه أرقام استثنائية تعكس الأجواء الإيجابية التي مر فيها النقاش

والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2020، والتجاوب والتفاعل الكبير للحكومة مع تعديلات كل الفرق والمجموعات البرلمانية أغلبية ومعارضة. وسأقدم أهم هذه التعديلات:

1. إحداث "الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها" تفعيلا لمقتضيات القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

2. تخصيص نسبة 50% من حصيلة المساهمة الإيرائية المتعلقة بالتسوية التلقائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج لفائدة هذا الصندوق.

3. إعفاء معاشات العجز الممنوحة للأشخاص المعنيين وخلفهم من الضريبة على الدخل.

4. الرفع من مبلغ الخصم الجزافي المحدد في 55% إلى 60% بالنسبة للمعاش الذي لا يتجاوز 168 000 درهم سنويا.

5. إعفاء الشركات الرياضية من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لمجموع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها، لمدة خمسة (5) سنوات.

6. تطبيق الضريبة على الشركات على المستغلات الفلاحية، والضريبة على الدخل على المستغلين الفلاحيين، بسعر محدد سقفه في 20% بشكل دائم.

7. رفع سقف المساهمة في رأسمال المقاولات حديثة النشأة المُبتكرة في مجال التكنولوجيات الحديثة، التي تخول الحق في التخفيض من الضريبة من مائتي ألف (200.000) درهم إلى خمسمائة ألف (500.000) درهم.

8. الرفع من مبلغ النفقات الذي يجيز للإدارة مباشرة مسطرة مراجعة الوضعية الضريبية للملزم من 120.000 إلى 240.000 درهم.

السيدات والسادة،

مما لاشك فيه أننا جميعا متفقون بأن أكبر رهان لدينا اليوم كسياسيين، بغض النظر عن موقعنا في الحكومة أو البرلمان، في الأغلبية أو المعارضة، هو أن نستعيد ثقة المواطن في مؤسسات بلاده، وفي إرادتها الصادقة وقدرتها على الاستجابة لحاجياته الملحة.

ولا يمكن أن نُعيد الثقة للمواطن إلا إذا لَمِسَ بأن نقاشاتنا بخصوص مختلف السياسات العمومية في إطار مشروع قانون المالية أو خارجه، تنبني على لغة الوضوح، والصراحة، والمساءلة الموضوعية التي تُغَلِّبُ مصلحة الوطن والمواطنين بعيدا عن المصالح الفئوية والصراعات السياسية.

فقد أكد جلالة الملك حفظه الله في خطابه الأخير أمام مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح هذه السنة التشريعية بأن الطبقة السياسية بالأساس، بما في ذلك الحكومة والبرلمان، مسؤولة عن توفير شروط النجاح لأهم التحديات والرهانات الاقتصادية والتنموية التي تفرضها المرحلة الجديدة.

وهذا يتطلب بطبيعة الحال التعاون والتعبئة الجماعية من أجل ترصيد المكتسبات التي راكمتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله، والدفع بالمسار التنموي لبلادنا في إطار نموذج تنموي جديد يُمكن من تحقيق نسب نمو أعلى وإدماج أكثر للفئات الهشة والفقيرة.

فإن نكون متفهمين بخصوص الأولويات التي حددها جلالة الملك حفظه الله، لا يعني أن يكون لدينا نفس التصور لما يمكن بلورته من حلول للإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية المطروحة على بلادنا. فنحن نرحب بالنقد الموضوعي، ونرحب كذلك بالاقتراحات البناءة.

كما أن التعبئة والتعاون لاتعني التوافق على كل شيء. بل تعني أنه على كل الفرقاء كل من موقعه، تغليب المصلحة العليا للوطن والمواطنين والارتقاء بالخطاب السياسي من أجل رفع الرهانات التي أكد عليها جلالة الملك حفظه الله، خاصة وقد بلغنا مرحلة مفصلية حافلة بالعديد من الإكراهات داخليا وخارجيا تفرض على كل منا تحمّل مسؤوليته من أجل تحقيق الإقلاع الشامل الذي نصبو إليه جميعا، والحفاظ على الاستقرار الذي تنعم به بلادنا في ظل

ما تعرفه المنطقة من توترات كبيرة، وتقوية جبهتنا الداخلية في مواجهة المتربصين بوحدةنا الترابية.

وهنا أود التأكيد من جديد على تشبث الحكومة بالمقاربة السياسية المعتمدة من طرف منظمة الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن، لحل قضية الصحراء المغربية في إطار الضوابط التي حددها جلالة الملك حفظه الله، والمتعلقة بعدم وجود أي حل لهذه القضية خارج الحكم الذاتي واحترام سيادة المغرب.

ومما لاشك فيه أن قرار مجلس الأمن الأخير، والتزايد المتواصل لعدد الدول التي لا تعترف بالكيان الوهمي، والشراكات والاتفاقيات التي تجمع المغرب بالقوى الكبرى، وعدد من الدول الشقيقة والصديقة والتي تشمل الصحراء المغربية، تؤكد صواب ووجاهة الموقف المغربي المبني على سيادته على كل شبر من أراضيه.

ولا يفوتني هنا التنويه مجددا بالجهود والتضحيات التي تبذلها كل القوى الأمنية بمختلف تشكيلاتها، وبشجنتها الدائم، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن، وصيانة أمنه واستقراره.

كما أود التأكيد مجددا بأن الحكومة حريصة على توفير الإمكانيات المالية والبشرية الضرورية لضمان اشتغال قواتنا الأمنية بمختلف تشكيلاتها، في ظروف تمكنها من أداء دورها على الوجه الأمثل في حماية أمن الوطن

والمواطنين. فالأمن والاستقرار ليس له ثمن في ظل ما يعرفه الوضع الإقليمي من توترات خطيرة.

السيدات والسادة،

إن الارتقاء بالخطاب السياسي يكون من خلال النقاش الجاد والمسؤول والموضوعي. فليس من مسؤوليتنا كسياسيين أن نزرع اليأس لدى المواطنين وأن نشكك في كل ما تأتي به الحكومة من تدابير عبر تقديم بعض الأرقام بمعزل عن سياقها، وتضخيم الخلافات بين مكونات الأغلبية، إلى غير ذلك من المواضيع التي تَحِيدُ عن سياق التحليل الموضوعي لمضامين مشروع قانونٍ للمالية أردنا من خلال إعداده وتقديمه لمجلسكم الموقر أن يشكل منعطفًا في مسار التأسيس لمرحلة جديدة قوامها الثقة والمسؤولية لبناء مغرب الغد.

فما لاشك فيه أننا متفقون جميعًا بأن بلادنا حققت مجموعة من التراكبات الإيجابية بقيادة ملكية حكيمة، ومتفقون كذلك بأن هناك مجموعة من العوائق تعترض مسار بلادنا التنموي.

فقد قال جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش للسنة الماضية " إذا كان ما أنجزه المغرب وما تحقق للمغاربة، على مدى عقدين من الزمن يبعث على الارتياح والاعتزاز، فإنني في نفس الوقت، أحس أن شيئًا ما ينقصنا، في المجال الاجتماعي.

وسنواصل العمل، إن شاء الله، في هذا المجال بكل التزام وحزم، حتى
نتمكن جميعاً من تحديد نقط الضعف ومعالجتها.

فحجم الخصاص الاجتماعي، وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، من أهم
الأسباب التي دفعتنا للدعوة، في خطاب افتتاح البرلمان، إلى تجديد النموذج
التنموي الوطني. " انتهى منطوق الخطاب الملكي السامي.

فهذا يعني أيتها السيدات أيها السادة، بأن كل ما تحدثتم عنه من اختلالات
في التوازن الاجتماعي والمجالي، وبطالة الشباب، والهجرة، وإشكالية التعليم
والصحة، هي تراكمات لسنوات طويلة، ينبغي الانكباب عليها من أجل إيجاد
الحلول المناسبة في إطار تجديد نموذجنا التنموي. وهذه مسألة تعيننا جميعاً
حكومة وبرلماناً وقطاعاً خاصاً، وكل القوى الحية في البلاد.

والحكومة منخرطة بكل جدية في هذا الورش الوطني من منطلق إيمانها بأن
تقليص الخصاص الاجتماعي وخلق فرص الشغل، لا يمكن أن يتحقق إلا من
خلال الدفع بدينامية التنمية الشاملة والمتوازنة في إطار مجهود جماعي للدولة
والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص.

ومن هذا المنطلق، خصصت الحكومة إمكانيات مالية هامة لقطاعي التعليم
والصحة من أجل تنزيل القانون الإطار واستراتيجية الصحة 2025، ونفس
الاهتمام حظيت به البرامج الموجهة لدعم الفئات المعوزة وتقليص الفوارق.

فهذا المشروع أيتها السيدات أيها السادة، هو مشروع اجتماعي. ولمن يقول غير ذلك أود أن أطرح التساؤلات التالية:

أولاً: هل من المنطقي أن تقول بأن مشروع قانون المالية لسنة 2020، لا يتوفر على رؤية اجتماعية، وقد تم تخصيص أكثر من 30% من الميزانية العامة للدولة وأكثر من 45% من المناصب المالية لقطاعي الصحة والتعليم، وما يفوق 18 مليار درهم لتقليص الفوارق في إطار برامج المساعدة الطبية راميد، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرنامج تقليص الفوارق بالعالم القروي، وبرنامج المساعدات المباشرة للأسر الفقيرة من أجل تعليم أبنائهم الذي بلغ عدد المستفيدين منه 1,8 مليون تلميذة وتلميذ برسم موسم 2018-2019 مقابل 700 ألف خلال الموسم الدراسي 2017-2018؟

ثانياً: لما نتحدث عن الوظيفة التوزيعية للسياسة المالية للدولة، لا بد أن نتساءل: ألا يندرج إعفاء 51% من الأجراء (900 ألف أجير) من الضريبة على الدخل ضمن هذه السياسة، علماً أن مجموع مبالغ الإعفاءات الضريبية الموجهة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين يفوق 6 ملايين درهم؟ وقد كانت آخر أهم التدابير التي تم اتخاذها بهذا الشأن في إطار قانون المالية لسنة 2019، الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لبعض أنواع الأدوية نظراً لأهميتها في علاج العديد من الأمراض ذات التكلفة المرتفعة،

وهو ما مكن من تخفيض أئمة 851 دواء، 318 منها تعتبر من الأدوية باهظة الثمن.

ثالثا: هل من المعقول القول بأن هذا المشروع يضرب القدرة الشرائية للمواطنين، وقد خصصنا 26 مليار درهم لدعمها، منها 11 مليار درهم برسم زيادة أجور الموظفين، وحوالي 15 مليار درهم لمواصلة دعم أسعار غاز البوتان والدقيق والسكر؟

رابعا: لما تتساءل عن مال الهوامش المالية التي انبثقت عن إصلاح صندوق المقاصة وتحرير أسعار المواد النفطية : ألا يُشكل ارتفاع ميزانية قطاعي الصحة والتعليم بـ20 مليار درهم بين سنتي 2012 و2020 جوابا واضحا على سؤال أين ذهبت الهوامش المتاحة؟. وألا يُشكل ارتفاع اعتمادات الاستثمار للميزانية العامة للدولة بـ 19 مليار درهم إجابة واضحة كذلك؟ علما أنه في نفس الوقت تم تقليص عجز الميزانية الذي انتقل من 7% سنة 2012 إلى 3,5% متوقعة سنة 2020.

خامسا: ألا يُعتبر الرفع من اعتمادات الموظفين لقطاعي التعليم والصحة وإحداث 20.000 منصب مالي، استثمارا في هذين القطاعين الهامين الذين تلعب فيهما الموارد البشرية دورا محوريا؟.

وهل من المنطقي أن ننسى، عندما نتحدث عن اعتمادات الاستثمار في قطاع الصحة، ما تم تخصيصه من اعتمادات للاستثمار في إطار الحساب

الخاص بهبات دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تبلغ 1,2 مليار درهم برسم اعتمادات الأداء الخاصة ببناء المركزين الاستشفائيين لأكادير والرباط، وتجهيز المركز الاستشفائي لطنجة، علما أن الالتزامات المتبقية برسم هذه المشاريع خلال السنوات القادمة تبلغ حوالي 6,2 مليار درهم.

السيدات والسادة،

لقد استند إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020، إلى معطيات دقيقة لتطور الظرفية الدولية والوطنية. وليس هناك أي تفاؤل مفرط أو أية نية للتضليل.

فالتوقعات الاقتصادية، يتم إعدادها باعتماد نماذج ماكرو قياسية، وبناء على مجموعة من الفرضيات تأخذ بعين الاعتبار السياق الدولي والوطني الذي يميز فترة إعداد هذه التوقعات، وبالاستناد إلى التتبع الدقيق والمستمر لمعطيات الظرفية التي توفرها المؤسسات الوطنية والدولية.

كما أن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020، يستند لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية تطبيقا لمقتضيات الفصل 75 من الدستور. وقد ساهمت مؤسستكم الموقرة بشكل فاعل في إعداد هذا القانون التنظيمي، سواء قبل مسطرة المصادقة أو أثناءها.

ونحن في الحكومة، نحرص على التنزيل السليم لمقتضيات هذا القانون التنظيمي. وكل المواد المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2020 تنسجم مع هذه المقتضيات ولا تتعارض معها، وبالأساس المادة 9. وبالتالي فلا مجال للحديث عن كونها فرس ميزانياتي لأنها ليست كذلك. فاقترح هذه المادة يستند إلى المادة الأولى من القانون التنظيمي لقانون المالية التي تنص على أن قانون المالية يحدد التوازن الميزانياتي والمالي للدولة، والفصل 77 من الدستور الذي جعل الحفاظ على التوازنات المالية مسؤولية مشتركة للحكومة والبرلمان.

ولا يمكنني إلا أن أعتر بالاهتمام والنقاش الذي حظيت به هذه المادة، سواء داخل البرلمان أو خارجه، وأن أؤكد بالإجماع والتوافق السياسي حول مضامينها وغاياتها، وما تهدف إليه من ضمان للتوازن بين الحفاظ على حقوق المواطنين واستمرارية المرفق العام.

فنحن حريصون أشد الحرص على احترام الأحكام القضائية، وعلى التنفيذ السريع لهذه الأحكام حتى تُثبَّت ثقة المواطن في قضاء بلاده. ونحن حريصون كذلك، على تنزيل مقتضيات الدستور وتفعيل التوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص.

ومن هذا المنبر ألتزم أمامكم وأمام كل المواطنين باتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن التنفيذ السريع للأحكام القضائية، وتمنع الاعتداء المادي على عقارات الغير دون سلوك المساطر القانونية لنزع الملكية، وتُمكن المقاولات من

الحصول على مستحقاتها. ومن بين الإجراءات التي سيتم اتخاذها بهذا الشأن وبشكل سريع:

● تعديل مرسوم الصفقات العمومية من خلال إدراج مقتضى هام ينص على تحديد أجل أربع سنوات بالنسبة للآمرين بالصرف لأداء المبالغ موضوع حكم قضائي نهائي قابل للتنفيذ لفائدة المقاولات المتنافسة في إطار الصفقات العمومية الخاصة بالدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

● تنفيذ كل الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة التي تقل مبالغها عن 1 مليون درهم، سنة 2020.

● إحداث وَحْدَةٍ خاصة داخل وزارة الاقتصاد والمالية، يُعْهَدُ لها بتتبع الأحكام الصادرة ضد الدولة والسهر على تنفيذها وفق الآجال التي تم تحديدها في المادة 9.

ولابد أن أؤكد على مسألة هامة، وهي أن كل الأمرين بالصرف سواء على مستوى الدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات والمقاولات العمومية، مسؤولون عن تنفيذ الأحكام القضائية وعلى توفير الاعتمادات الضرورية لذلك. وهذه المسؤولية هي مُلْزِمَةٌ لهم بموجب القانون.

السيدات والسادة،

إن كل التدابير التي أعلنت عنها وألتمز بتفعيلها لضمان تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة، تعبر عن احترامنا للمقررات القضائية وحرصنا الشديد على ضمان حقوق المواطنين.

ولابد هنا أن أؤكد على مسألة هامة، وهي أن مواقفنا يجب أن تكون متوازنة ومسؤولة.

فليس من المنطقي أن نثمن الرفع من ميزانية القطاعات الاجتماعية، والزيادة في أجور الموظفين، والرفع من الاستثمارات العمومية، ونقول في نفس الوقت بأن الحكومة تخرق الدستور والقانون التنظيمي لقانون المالية من خلال اقتراح المادة 9 التي تهدف إلى منع الحجز على أموال الدولة، والموجهة بالأساس لضمان استمرار تمويل هذه الأولويات.

فهل تقبلون أن يتم الحجز على أموال الموظفين؟ أو تقبلون أن يتم الحجز على الأموال المرصودة لتفعيل الحوار الاجتماعي ومجموعة من المشاريع الهامة التي تم إطلاقها كالمركز الاستشفائي للعيون، وميناء الداخلة،...؟.

أقول لكم، أيها السيدات أيها السادة، بأننا حريصون على أداء أجور الموظفين، وحريصون على تفعيل التزامات الحوار الاجتماعي، وإطلاق كل المشاريع الاستثمارية التي تحظى برعاية جلالة الملك حفظه الله. ونحن حريصون في نفس الوقت على توفير كافة الضمانات لتمكين المتقاضين من

الحصول على حقوقهم كاملة، من خلال إرساء مساطر مبسطة وتحديد آجال مضبوطة لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة، هذا مع منع إنجاز أي مشروع استثماري جديد على عقارات أو حقوق عينية، بالاعتداء المادي ودون استيفاء المسطرة القانونية لنزع الملكية لأجل المنفعة العامة بالاحتلال المؤقت.

وهذا هو التوازن الذي تم التوافق حوله من طرف كل الفرق البرلمانية بمجلس النواب، ويجب أن نحرص عليه جميعا من منطلق الحفاظ على المصلحة العامة لبلادنا، والحرص على التوازنات المالية التي لولاها لما كنا نُخطط ونبرمج ونناقش اليوم بكل سيادية سياساتنا الاجتماعية والاقتصادية.

السيدات والسادة،

لما أقول بأننا نُخطط ونبرمج ونناقش اليوم بكل سيادية سياساتنا الاجتماعية والاقتصادية، فأنا أعني ما أقول. ولعل أقوى دليل على ذلك هو النجاح الكبير الذي عرفته عملية خروج المغرب في السوق المالي الدولي التي قمنا بها الأسبوع ما قبل الماضي، وذلك بعد غياب دام خمس سنوات.

وقد مكنت هذه العملية من إصدار سندات في السوق المالية الدولية لمبلغ 1 مليار أورو بأجل 12 سنة و1,5% فقط كسعر فائدة. وهو معدل الفائدة الأدنى الذي يحصل عليه المغرب في السوق الدولية عبر التاريخ. كما تجاوز

مجموع طلبات الاكتتاب مبلغ 5,3 مليار أورو، حيث شملت أكثر من 285 من المستثمرين المعنيين.

ويؤكد هذا النجاح الثقة التي يحظى بها المغرب لدى المؤسسات المالية الدولية الكبرى ووكالات التصنيف، والمستثمرين الذين أشادوا بشكل خاص، بالاستقرار السياسي الذي تتمتع به المملكة المغربية ومثانة الإطار الماكرواقتصادي الذي أكدّه حفاظ المغرب على تصنيفه في "درجة الاستثمار" لأكثر من عشر سنوات.

فقد رآكم المغرب مجموعة من الإصلاحات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله أكسبته المناعة الكافية في مواجهة مختلف الصدمات، وخاصة الأزمة الاقتصادية العالمية والتوترات الإقليمية الخطيرة. وقد حافظت بلادنا بفضل ذلك على استقرارها وتميزها، ورسخت بذلك ثقة المؤسسات المالية الدولية والمستثمرين بشكل عام في مثانة وقوة آفاق نموها وتطورها.

لكن، إذا كان المغرب يحظى بالثقة بالخارج، فإن الرهان اليوم هو أن نعيد هذه الثقة داخليا، حتى نتمكن من وضع أسس مرحلة جديدة شعارها المسؤولية والمواطنة الحقيقية من أجل بناء المستقبل.

لكن أعتقدون بأننا سنعيد الثقة من خلال اتهام الحكومة بتشجيع التملص الضريبي، وبأنها تخضع لإملاءات الاتحاد الأوربي؟.

أنا أعتقد بأن بلوغ هذا المراد يقتضي التأسيس لمرحلة انتقالية تقطع مع مرحلة انعدام الثقة وتمكن من الولوج إلى مرحلة بناء أجواء التفاهم والوعي بأهمية الامتثال الضريبي.

فبناء المستقبل يتطلب مساهمة الجميع من خلال الانخراط الطوعي في أداء الضريبة. وأتم تعلمون أن تغيير السلوك الضريبي ينبني على إعادة الثقة للفاعلين الاقتصاديين ولكل الملزمين.

وهذا ما قمنا به في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020، من خلال اقتراح مجموعة من التدابير تهدف بالأساس إلى ضمان التوجه الطوعي للمواطنين للامتثال للقوانين الضريبية ولقوانين الصرف، وإحداث توازن في العلاقة بين الإدارة ودافعي الضرائب.

فقد كان ضروريا، وكما تم الاتفاق على ذلك في إطار المناظرة الوطنية حول الجبايات، أن نؤسس لمرحلة انتقالية تقوم فيها باتخاذ مجموعة من التدابير لتوطيد الثقة وخلق مصالحة حقيقية للمواطن مع الضريبة والانتقال إلى مرحلة الامتثال والمواطنة الضريبية.

كما أن الحكومة لم تُجَل بالتزاماتها فيما يخص تنزيل مخرجات المناظرة. فمشروع قانون المالية لسنة 2020، يتضمن مجموعة هامة من التدابير التي تندرج ضمن هذه التوصيات. حيث أنه من أصل 33 تدبيرا مقترحا في إطار هذا المشروع،

هناك 22 تدبيرا منبثقا عن توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات. وقد تم إعداد مشروع القانون الإطار، وهو يوجد قيد الدراسة من طرف مصالح الأمانة العامة للحكومة في انتظار عرضه على مسطرة المصادقة وتقديمه لمجلسكم الموقر في أقرب الآجال.

ولم تخضع الحكومة لأية إملاءات لا من الاتحاد الأوربي ولا من غيره، بل اتخذنا التدابير المدرجة في مشروع قانون المالية لسنة 2020 بكل سيادية، ولم يتم اتخاذ أي تدبير دون تقييم دقيق لأثره على المقاولات الوطنية والاستثمار بشكل عام.

السيدات والسيدات،

لقد أولت الحكومة اهتماما خاصا للمقاولات الوطنية في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020، بالنظر لدورها المحوري في دعم دينامية النمو وخلق فرص الشغل للشباب.

ويعدُّ تخفيف الضغط الضريبي من الأوليات التي نحرص على اعتمادها كتوجه استراتيجي للسياسة الجبائية للسنوات القادمة في إطار تنزيل توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات.

وقد شرعنا في تنفيذ هذه الاستراتيجية ابتداء من مشروع قانون المالية الحالي الذي يضم عدة تدابير لتخفيف العبء الجبائي على المقاولات، نذكر

منها على الخصوص تخفيض سعر الضريبة على الشركات من 31% إلى 28% فيما يخص القطاع الصناعي، وذلك في أفق تطبيق سعر 20% خلال خمس سنوات.

وبصفة عامة وكنتيجة لتطبيق الأسعار التصاعدية للضريبة على الشركات، فإن المقاولات الصغرى والمتوسطة لا تؤدي للدولة برسم الضريبة على الشركات سوى 15% كعدل.

وبالتالي، فالمشكل اليوم بالنسبة للمقاولات وبالأخص الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا ليس مرتبطا بالضغط الضريبي، بل مرتبط بالحكمة التدييرية وبالولوج للتمويل. وهذا ما أكد عليه جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي أمام مجلسكم الموقر، وتنكب عليه الحكومة من خلال اقتراح إحداث "صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية"، الذي سترصد له 6 ملايين درهم على مدى 3 سنوات في إطار الشراكة بين الدولة وبنك المغرب والمجموعة المهنية للأبنك. وستخصص له برسم سنة 2020، 2 مليار درهم موزعة بالتساوي بين الدولة والأبنك.

ويهدف إحداث هذا الصندوق بالأساس لدعم الخريجين الشباب عن طريق تسهيل الوصول إلى القروض المصرفية لتمويل مشاريعهم، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة خاصة في مجال التصدير، لا سيما إلى أفريقيا، والسماح بتحقيق إدماج و تكامل اقتصادي أفضل للمشاريع المندرة

للدخل للقطاع غير المهيكل وكذا المقاولات الناشئة المبتكرة والمقاولين الذاتيين. وسيتم استهداف كل جهات المملكة بما في ذلك العالم القروي.

ويُضاف هذا الصندوق إلى المجهودات المبذولة من طرف الحكومة لتحسين منظومة تمويل المقاولات بشكل عام، من خلال إعادة هيكلة وتجميع منتوجات الضمان وربطها بتحسين الحكامة والشفافية على مستوى التدبير. هذا، إضافة إلى إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، ووضع إطار مرجعي "Small Business Act" لكل التدابير التي تستهدف هذه المقاولات بهدف تبسيطها وتسهيل الولوج إليها. ويندرج في هذا الإطار إحداث التمويل التعاوني كآلية جديدة لتمويل مقاولات الشباب والمقاولات المبتكرة.

السيدات والسيدات،

لقد تم التطرق في بعض التدخلات لتفاقم العجز التجاري، وجوابا لا بد أن أؤكد أن بلادنا بذلت مجهودات كبيرة لتقليص هذا العجز، وذلك من خلال تكثيف وسائل دعم ومواكبة وتمويل المقاولات المصدرة، وتكثيف عمليات الترويج، والانفتاح على أسواق جديدة وخاصة بإفريقيا، وتقوية الاندماج الصناعي وتعزيز التوقع على مستوى سلاسل الإنتاج العالمية. هذا موازاة مع الحد من تنامي الواردات من خلال تفعيل وتكثيف إجراءات الحماية والحرص على احترام المواصفات التقنية وقواعد المنشأ.

وقد مكنت كل هذه الإجراءات من التخفيف بشكل ملحوظ من تفاقم العجز التجاري، حيث عرف هذا الأخير تراجعاً كبيراً منتقلاً من 23,8 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 18,6 % سنة 2018 بالرغم من الظرفية الاقتصادية العالمية غير الملائمة والمرتبطة أساساً بارتفاع أسعار النفط وتباطؤ النمو لدى شركائنا الاقتصاديين الرئيسيين.

وبالرغم من هذا التحسن، فإن عجز الميزان التجاري يظل هيكلياً بالنظر لاعتماد النسيج الإنتاجي الوطني على واردات مواد التجهيز والمواد النصف المصنعة ارتباطاً بالاستثمارات في إطار الأوراش التي تعرفها بلادنا، والواردات الطاقية المعرضة لتقلبات الأسعار في السوق الدولية.

السيدات والسادة:

لقد جاء في بعض التدخلات بأن مشروع قانون المالية لسنة 2020، مبني على رؤية محاسبية، ويعكس تصوراً تقنياً لتدبير العجز، إلى غير ذلك من التعبيرات التي تحمل نفس المضمون.

وهنا لا بد أن اطرح التساؤلات التالية:

أولاً: هل من المنطقي أن نقول أن هذا المشروع مبني على رؤية محاسبية، وقد رفعا استثمارات الميزانية العامة بـ 5 ملايين درهم، والتزمنا بـ 11 مليار درهم

في إطار الحوار الاجتماعي، وحولنا 9,6 مليار درهم للجهات، وخصصنا 10 ملايين درهم لتصفية دين الضريبة على القيمة المضافة لفائدة المقاولات؟

ثانياً: لو كانت رؤيتنا لهذا المشروع تقنية محاسبية، هل كانت ستكون لدينا الإرادية والجرأة والشجاعة الكافية للبحث عن موارد بديلة ومبتكرة من أجل تمويل الأولويات الاجتماعية والاقتصادية لهذا المشروع؟

فعلينا أن نختار، إما أن نبحث عن موارد بديلة وهذا ما قمنا به، أو نقول بأنه ليست لدينا إمكانيات مالية لتمويل الحوار الاجتماعي، وبناء المراكز الاستشفائية، والطرق والموانئ.... أو أن نلجأ إلى الدين.

ونحن لم نختار الحلول السهلة، بل لجأنا إلى التمويلات المبتكرة التي ستم تعبئتها سواء من خلال التدبير النشط لأموال الدولة أو عن طريق تفعيل آليات الشراكة مع فاعلين مؤسساتيين ومع القطاع الخاص لإنجاز وتدبير المشاريع الاستثمارية العمومية.

وسيُمكن اللجوء إلى هذا النوع من التمويلات من ضمان موارد تُعزِّز التوازنات المالية للدولة باعتبارها ضرورية وأساسية، ومن تمويل الأولويات الاجتماعية دون اللجوء إلى المزيد من الدين، وهذا ما فتنم تطالبون به.

وما دمنا نتحدث عن الدين، فالحكومة لم تُغْرِق بلادنا بالدين. لأنه لو كان الأمر كذلك لما حافظت بلادنا على درجة الاستثمار لعشر سنوات متتالية، ولما

تمكنا من تعبئة 1 مليار أور في السوق الدولية بنسبة فائدة لا تتعدى 1,5%، ولما تجاوز مجموع طلبات الاكتتاب مبلغ 5,3 مليار أورو و شملت أكثر من 285 من المستثمرين المعنيين.

وحتى نتحدث بلغة الأرقام والمفاهيم المعتمدة من طرف المؤسسات المالية الدولية، فالمفهوم المعتمد لاحتساب حجم الدين بالنسبة لبلادنا، هو دين الخزينة وهو لا يتعدى حاليا 65% من الناتج الداخلي الخام. وما يتم تقديمه دون ذلك من أرقام فهو مبني على مفاهيم غير سليمة لاحتساب حجم الدين.

ولابد أن أشير هنا إلى أن الحكومة أطلقت ورشا هاما يهدف إلى تخفيض مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية، ورصد المخاطر المالية المتعلقة بها.

ويتم في هذا الإطار، تفعيل خطة عمل تهدف إلى إعادة هيكلة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، لاسيما من خلال إعادة تركيز نشاطها على مهامها الأساسية وتفويت بعض أصولها والشركات التابعة والمساهمات التي لا ترتبط بنشاطها الأساسي، مع العمل على ترشيد نفقاتها، وضمان الفعالية في تدبير استثماراتها من خلال حثها على اللجوء إلى أساليب تمويل مبتكرة خاصة في إطار الشراكة مع القطاع الخاص.

السيدات والسادة،

لقد حرصنا جميعا، حكومة وأغلبية ومعارضة، على أن تمر ظروف مناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2020 في أجواء إيجابية، من خلال النقاش الجاد والصريح والمسؤول حول كل جوانبه ومضامينه.

ولا يمكنني إلا أن أثن من جديد انخراطكم وتعبئكم التي تعكس حرصكم على إعطاء هذه المناسبة الديمقراطية ما تستحقه من اهتمام لارتباطها بالتنزيل السنوي لمختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية ومدى استجابتها للتوجيهات الملكية السامية في علاقتها بانتظارات المواطنين الملحة والمستعجلة.

وأود أن أؤكد مجددا كذلك بأن الحكومة عاقدة العزم على المساهمة الفاعلة في تجسيد رؤية جلالة الملك حفظه الله بتمكين المغرب من نموذج كفيل بتحقيق طموحات المغاربة في التقدم والعيش الكريم. وثراهن في ذلك على إعادة الثقة، وتُنشُد الانخراط الجماعي بالحس الوطني الجامع، واستحضار الروح الوطنية الصادقة، من أجل رفع الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، والمرتبطة بالأساس بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليص الفوارق وتوفير الشغل للشباب.

وقد حرصنا أن يكون مشروع قانون المالية لسنة 2020، محطة انتقالية لإرساء مناخ الثقة من أجل أن يساهم كل الفاعلين في الجهود التنموي الجماعي لبلادنا. وتحقيق هذا الهدف مرتبط بمدى تفاعل وتجاوب الفاعلين

المؤسساتيين والاقتصاديين والاجتماعيين وعلى رأسهم القطاع الخاص، عبر تطوير شركات فاعلة لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية، وتمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الذاتية والشباب الخريجين والعاملين في القطاع غير المنظم من الولوج للتمويل وخلق فرص الشغل.

كما حرصنا في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020، على إعطاء إشارات قوية في المجال الاجتماعي، عبر الإمكانيات المالية والبشرية الهامة التي تم رصدتها لقطاعي التعليم والصحة ولبرامج تقليص الفوارق، والتفاعل الإيجابي مع كل التعديلات في المجال الاجتماعي.

وبالتالي فمشروع قانون المالية لسنة 2020، هو مشروع اجتماعي تضامني، وليس كما تم وصفه في بعض التدخلات بأنه نسخة طبق الأصل لسابقه، أو مشروع لإثقال المواطن بالمديونية، أو مشروع يُغَلِّبُ التوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية.

السيدات والسادة،

لقد حان الوقت لكي نتجاوز الحسابات السياسية ونرتقي بنقاشاتنا للملامسة ما ينتظرنا من رهانات كبرى. فقوة المغرب لم تكن يوماً ما في ثرواته الطبيعية. بل قوة المغرب تنبع من اختياراته الاقتصادية والتنموية التي يحرص على تطويرها باستمرار وفي عنصره البشري ونخبه السياسية والنقابية ومجتمعه المدني.

فما ينتظرنا جميعا من رهانات كبرى وعلى رأسها المساهمة الفاعلة في إعادة بلورة نموذجنا التنموي، يتطلب منا تغليب منطق العمل المشترك وقيم الوطنية الصادقة بما يخدم المصالح العليا لبلادنا ومصالح المواطنين بالدرجة الأولى، وذلك اهتداءً بقوله تعالى: " لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ ". صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا على حُسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.